الدورة الثامنة والعشرون للجنة الزراعة

البند 3-3 حوكمة حيازة الموارد المائية للأغذية والزراعة

مع وجود أكثر من 733 مليون شخص يعيشون حاليًا في مناطق تعاني مستويات مرتفعة أو حرجة من الإجهاد المائي، ومع توقع زيادة بنسبة 30 في المائة في الطلب العالمي على المياه بحلول عام 2050، أصبحت مسألة تخصيص الموارد المائية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتعتبر الزراعة أكبر مستخدم على الإطلاق للمياه، حيث تمثل 72 في المائة من عمليات سحب المياه العذبة على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه، تواجه الزراعة منافسةً متزايدة من جانب الصناعة والمدن والبيئة. وللتصدي هذه التحديات المتلاحقة، تضطلع حوكمة المياه وجوانبها الرئيسية المتعلقة بحيازة المياه بدور حاسم الأهمية في ضمان سبل العيش المستدامة وحماية البيئة والموارد والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتنبثق بعض الترتيبات الخاصة بحيازة المياه من القوانين الرسمية، فيما أن ترتيبات أخرى، ذات طابع عرفي، قد تحظى أو لا تحظى باعتراف القوانين الرسمية. ويمكن أن تساعد الترتيبات العرفية للحيازة المتصلة بالموارد الطبيعية في ضمان الحيازة لطائفة واسعة من الأفراد والجماعات، بما في ذلك السكان الضعفاء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتنطوي مختلف أنواع الترتيبات الخاصة بحيازة المياه على درجات متفاوتة من المشاركة والشمولية، والأمن، والإنصاف، والاستدامة، والشفافية، والمساءلة والكفاءة في التخصيص.

ولم تُدرج المياه في "*الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*" التي أقرتها رسميًا لجنة الأمن الغذائي العالمي في 11 مايو/أيار 2012. ومنذ ذلك الحين، ترأست منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها مبادرات أظهرت أن نهج حيازة المياه يوفر منظورًا فريدًا لفهم مدى تعقيد حقوق المياه ونظم تخصيصها وتحديد سبل قابلة للتنفيذ ومحددة السياق لتحسين حوكمة المياه، بالإضافة إلى زيادة الإنصاف والأمن لمستخدمي المياه.

ويفرض الطلب المتزايد على المياه، مقترنًا بالتأثيرات المتوقعة لتغير المناخ، تحديًا كبيرًا لجميع البلدان في سياق الأمن الغذائي. وسيكون من الضروري إيجاد توازن بين الأمن اللازم للاستثمارات وبين قدرٍ كافٍ من المرونة، بحيث تدار المياه بطريقة شفافة ومنصفة للتصدي لآثار تغير المناخ وتنامي الاحتياجات. وقد تشكّل الحوكمة المسؤولة لحيازة المياه أداةً هامة لتحقيق هذا التوازن.

ومن شأن عقد حوار عالمي حول حيازة المياه، برعاية منظمة الأغذية والزراعة، أن يؤدي إلى اتفاق بشأن مبادئ الحوكمة المسؤولة لحيازة المياه من خلال عملية شاملة وتشاورية تشمل الحكومات والمجتمع المدني وغير ذلك من المحافل المتعددة أصحاب المصلحة. ويمكن استكمال هذا الحوار بخطوط توجيهية فنية من شأنها مساعدة الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات لحوكمة مسؤولة لحيازة المياه في سياق تحقيق الأمن الغذائي.

وإنّ اللجنة مدعوّة إلى القيام بما يلي:

- *الاعتراف* بأهمية حيازة المياه من أجل الحوكمة المسؤولة للموارد الطبيعية؛
- *وتقدير* دعم منظمة الأغذية والزراعة للبلدان من خلال "حوار عالمي بشأن حيازة المياه" *والتطلع* إلى تلقي تحديثات منتظمة بشأن التقدم المحرز؛
- *وتشجيع* الأعضاء على المشاركة بنشاط في "الحوار العالمي بشأن حيازة المياه".

السيد Lifeng Li، مدير شعبة الأراضي والمياه